الخراب الاقتصادى والاجتماعى فى العراق

كاظم حبيب*

Abstract

Economic and Social Destruction of Iraq

This study presents an analytical sketch of the current economic and social situation in Iraq and focuses particularly on problems facing the country that are related to the massive deterioration of the indicators of human and economic development.

This study tackles the agony of the Iraqi people due to the policies pursued by the Iraqi ruling elite on the internal and external levels. It elaborates also the impacts of the international economic blockade imposed on Iraq since 1990. The consequences of this blockade are as disastrous as those of the Gulf war of 1991 on Iraq. For banning Iraq from exporting its oil thus depriving it from it's main financial resource crippled it's ability of importing necessary requirements for consumption and development.

The average G.N.P. per capita reached its lowest rates since the sixties of this century, inflation reached its highest rates, exorbitant increase of prices, collapse of national currency and the deteriortition of levels of living and health as well as increase of rates of morbidity among Iraqi children. Finally the collapse of the infra - structure of the Iraqi economy and the full suspension of the process of development are the main features of the curreut Iraqi stuation.

Under these circumstances the conditions of the Iraqi social class became the hardest, they suffer from high rates of unemployment, increase of crime rates, blackmarkets, poverty and need. The study elaborates also the real motive of the American and British policies towards Iraq concerning their presistance on imposing the economic blockade against it.

Finally, resolving this awkward situation in Iraq requires :

The imminent lifting of the blockade, securing the provision of democratic transition and respect of human rights, pursuing economic and social policies satisfying the intrests of the Iraqi people, fostering national economy and establishing democratic economic and social relation on both international and regional levels that Iraq cen rely upon.

* باحث اقتصادى وأستاذ الاقتصاد بجامعتى المستنصرية والجزائر سابقا.

المدخل :

منذ نهاية عام ١٩٩٦ جرى الاتفاق على البدء بأيصال الدقيق والادوية إلى العراق فى اطار ما يسمى بمبادلة "النفط مقابل الغذاء" وفق القرار رقم ٧٠٦ الصادر بتاريخ ١٥ آب ١٩٩١ والقرار رقم ٩٨٦ الصادر فى ١٥ نيسان/ابريل عام ١٩٩٥ عن مجلس الأمن الدولى[١] ، اذ بموجب هذين القرارين يسمح للعراق بتصدير كمية محدودة من النفط تصل قيمتها السنوية إلى ٤ مليارات دولار أمريكى من أجل استيراد الأدوية والمواد الغذائية ودفع جزء من التعويضات المفروضة على العراق للكويت ولغيرها من الدول، وكذلك للأشخاص المتضررين بسبب اجتياح الكويت واحتلالها والحرب الخليجية الثانية، إضافة إلى تحمل تكاليف عمل فريق الأمم المتحدة، على أن يتم توزيع واستخدام المبالغ تحت رقابة مجلس الأمن الدولى، أى أن هذا المبلغ لا يذهب كله لإشباع جزء من حاجات السوق المحلية للأغذية والمواد الطبية والأدوية بل يتوزع بأتجاهات ثلاثة أساسية هى :

١ – الأمم المتحدة : استقطاع نسبة من المبلغ الكلى تصل كحد أقصى إلى ٣٠٪ من اجمالى المبلغ لصالح دفع جزء من التعويضات المفروضة على العراق لصالح المتضررين من حرب الخليج الثانية . وهذا يعنى اقتطاع مبلغ يمكن أن يصل إلى ١٢٠٠ مليون دولار من المبلغ الكلى، كما يبدو احتمال استقطاع نسبة تتراوح بين ٣,٠ – ٥,٠٪ من المبلغ الكلى تخصص لتمشية اعمال اللجان الدولية الخاصة بمراقبة تدمير اسلحة الدمار الشامل والصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى فى العراق، اضافة إلى اعمال اللجنة الخاصة بتنظيم وتنفيذ قرار"النفط مقابل الغذاء"، أى أن المبلغ الكلى الذى يقتطع من قبل الامم المتحدة يمكن أن يتراوح بين ١٣٢٠ – ١٤٠٠ مليون دولار سنويا.

٢ – الشعب الكردى فى كردستان العراق : خصص له ٧,٥ ٪ من اجمالى المبلغ او ما يعادل ٣٠٠ مليون دولار أمريكى سنويا من أجل تغطية بعض احتياجاته من الغذاء والدواء.

٣ – الحكومة العراقية : وهى تستلم مواد غذائية وأدوية تصل نسبتها كحد أدنى إلى ٦٥٪ من اجمالى المبلغ، اى ما مقداره ٢٣٠٠ مليون دولار امريكى كل عام.

ويفترض أن لا ننسى بأن المبلغ الاجمالى للعراق الذى يبلغ مجموعه ٢٦٠٠ مليون دولار أمريكى (٥٧،٥ + ٧ر٥ = ٦٥ر٠٪) مخصص لأكثر من ٢١ مليون نسمة فى العراق، أى أن متوسط حصة الفرد الواحد من هذا المبلغ، اذا افترضنا وصوله حقا وبالتمام للسكان فى العراق، وهو أمر يصعب تصوره، ستبلغ نحو ١٢٤ دولار امريكى بالسنة لا غير . وهو مبلغ ضئيل جدا

بالارتباط مع حقيقة احتكار تسويق السلع الغذائية والادوية إلى العراق وفق الشروط التى تفرضها الأمم المتحدة، وبتعبير اكثر دقة الولايات المتحدة الأمريكية، اذ أن الدول المصدرة يمكن أن تتحكم باسعار تلك السلع دون مراعاة امكانية الحصول على سلع مماثلة بأسعار تنافسية أفضل للعراق، اضافة إلى تكاليف النقل والإدارة وغيرها فى داخل العراق، إن هذه المبالغ، التى يمكن أن تخفف جزئيا من اشكالية تموين السكان بالسلع الغذائية الضرورية والأدوية، ولكنها لا تعالج مشكلات المجتمع والاقتصاد العراقى بأى حال من الأحوال، كما أن استمرار الحصار سيساهم فى تعميق وتوسيع تلك المشاكل وزيادة سنوات التخلف والفترة الزمنية التى يحتاجها العراق للخلاص من الوضع الراهن والعودة إلى المستوى الذى بلغه قبل حربى الخليج الأولى والثانية، خاصة وأن معدلات التطور التقنى تتسارع بوتائر عالية وتتسع فجوة التخلف مع بقية بلدان العالم كلما تخلف العراق عن البدء بمعالجة آثار ونتائج الحربين . وعندما يتعرف المرء على الواقع الاقتصادى والبشرى فى العراق حاليا يستطيع أن يتلمس مدى بؤس قرار مجلس الأمن الدولى ٩٨٦ "النفط مقابل الغذاء"، وكونه لا يتناسب مع حاجات المجتمع الفعلية. وجدير بالإشارة إلى أن تنفيذ قرار ٩٨٦ لا ينهى الحرب التى ما تزال معلنة على الشعب العراقى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، بل يسعى إلى إدامتها من خلال الإيهام بتخفيفها.

الواقع الاقتصادى الراهن فى العراق

ما هو الجديد فى الأوضاع الاقتصادية فى العراق وما هى العوامل الكامنة وراء ذلك ؟

تكشف الدراسة التى انجزتها مجموعة من الاقتصاديين العراقيين العاملين فى اجهزة الدولة الحكومية واعضاء جمعية الاقتصاديين العراقيين تحت عنوان "تقرير التنمية البشرية - ١٩٩٥ -" لصالح برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى العراق عن عمق وشدة الاختلالات والتدهور والأزمة المستديمة التى آل اليها كل من الاقتصاد والمجتمع فى العراق وبخاصة خلال السنوات الأخيرة[٢] ومع أن الدراسة تحاول التركيز على ما انجز من تنمية اقتصادية فى الفترات التى سبقت الحرب العراقية - الإيرانية، فإنها لم تستطع تجاوز الوضع الراهن والنتائج المدمرة التى آلت إليها تلك الأوضاع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحضارياً.

ويمكن ملاحظة ذلك عند متابعة التدهور الذى اصاب الناتج المحلى الاجمالى بسبب انقطاع تصدير النفط الخام بشكل خاص وبسبب توقف نسبة عالية جدا من المنشآت الصناعية وخروج مساحات واسعة من الأراضى الصالحة للزراعة من دائرة الإنتاج الزراعى وتراجع الإنتاج النباتى والحيوانى وخسارة المزيد من الغابات، إضافة إلى التراجع الشديد فى حقول البناء والتشييد والنقل والمواصلات والصحة والتعليم والثقافة وبقية الخدمات الأجتماعية . فأرقام الإنتاج المحلى الإجمالى المتوفرة تشير إلى الواقع التالى (جدول رقم ١) :

وكل الدلائل كانت تشير إلى أن عام ١٩٩٦ لم يكن احسن حالا من عام ١٩٩٣ بل اسوأ من ذلك بكثير حيث اجبرت الكثير من العوائل إلى بيع الكثير من مدخراتها العينية السابقة واثاث بيوتها أو حتى دور سكنها . وجدير بالإشارة إلى أن البطالة فى العراق آخذة بالتفاقم من يوم إلى آخر حتى بلغ التقدير الأخير لعام ١٩٩٦ إلى اكثر من ٥٥٪ من اجمالى القوى القادرة على العمل فى العراق . ويفترض أن نشير هنا ايضا إلى أن الفارق بين سعر صرف الدينار العراقى فى عام ١٩٨٨ كان افضل حالا منه فى عام ١٩٩٣ وفى السنوات التالية حتى نهاية عام ١٩٩٦ , وعلى سبيل المثال بلغ سعر صرف الدولار الواحد فى كانون الثانى عام ١٩٩٠ نحو ٣,٢ دينار وارتفع فى كانون الثانى من عام ١٩٩٣ إلى نحو ٣٧,٧ دينار وفى كانون الثانى عام ١٩٩٥ إلى نحو ٧٠٦ دينار وفى كانون الثانى من عام ١٩٩٦ إلى نحو ٢٩٨٧ دينار للدولار الأمريكى الواحد . وهو أدنى مستوى وصله الدينار العراقى خلال السنوات العشر الأخيرة . ويتراوح معدل سعر الصرف للدينار العراقى فى الشهر الرابع من عام ١٩٩٧ بين ١١٠٠ و ١٣٠٠ دينار مقابل الدولار الأمريكى . ويهمنا أن نذكر هنا إلى أن الراتب التقاعدى لمعلم تبلغ سنوات خدمته ٢٥ سنة لا يزيد عن عدة مئات من الدنانير لكل ثلاثة شهور مثلا، وان راتب عدد كبير من المهندسين يتراوح بين ١٠٠٠٠ – ١٨٠٠٠ دينار فى الشهر، وان راتب المهندس العامل فى الطاقة الذرية يصل إلى حدود ٢٥٠٠٠ دينار فى الشهر، ولكن رواتب الغالبية العظمى من الموظفين لا تزيد عن عدة الآف من الدنانير، أى عدة دولارات لا غير.

وفى ضوء هذا الواقع يمكن تقدير القوة الشرائية المتدهورة جدا للدينار وبالتالى مقارنتها مع مستويات الدخول الشهرية والسنوية للأفراد والعوائل وبخاصة الكادحة والمتوسطة منها . فالدخل الشهرى للأسرة العراقية فى عام ١٩٩٣ كان لا يكفى حتى لشراء بيضة واحدة فى الشهر حيث تراوح سعر البيضة الواحدة بين ٧٥ و ١٠٠ دينار . ويشير جدول رقم (٣) لأسعار بعض السلع والمواد الاستهلاكية الضرورية للسكان فى سوق مدينة الموصل، التى لا تبعد كثيرا عن اسواق تصريف السلع المهربة اليها من كل من تركيا وسوريا وايران فى نهاية عام ١٩٩٦ :

ويمكن للمرء أن يقارن بين الرواتب والمدخولات الشهرية واسعار المواد الغذائية فى أسواق الموصل التى لا تختلف كثيرا عن بقية أسواق العراق، ومنها بغداد العاصمة، رغم محاولات الدولة فى أن تكون أسعار بغداد أوطأ من غيرها من المدن العراقية لأسباب وسياسية.

جدول رقم (٣)
أسعار المفرد لبعض المواد الغذائية الاساسية فى السوق السوداء فى الموصل

المادة	السعر / د.ع. لكل كجم واحد	المادة	السعر / د.ع. لكل كجم واحد	المادة	السعر / د.ع. لكل كجم واحد
دهن	١٨٠٠	برغل	٣٠٠	طحين صفر*	٢٥٠
سكر	٧٧٥	فلفل أخضر	١٢٥	بيضة واحدة	١٠٠
شاى	٣٠٠٠	لومى حامض	٣٢٥	لحم دجاج	١٨٠٠
طماطم	٢٥٠	خيار	٢٠٠	لحم بقر	٢٠٠٠
شجر	١٢٥	عدس	٤٠٠	لحم غنم	٢٥٠٠
باذنجان	١٥٠	أرز	٥٥٠	رمان	٢٠٠
بصل	٣٠٠	طحين أسمر*	١٢٥	عنب	١٢٥

المصدر : نشرات المتابعة الدورية التى يصدرها الحزب الشيوعى العراقى، نشرات المتابعة لعام ١٩٩٦ ، ١٩٩٧، اعلام الحزب الشيوعى العراقى فى الخارج.
* وفق تسعيرة التموين الرسمى

البطالة المستفحلة

بسبب ضعف القدرة المالية التوظيفية للاقتصاد العراقى، سواء باعادة بناء وترميم المشاريع المخربة وعدم وجود ادوات احتياطية أم / وبسبب عدم القدرة على توفير المواد الأولية والسلع نصف المصنعة ام / والعجز عن اقامة مشاريع اقتصادية جديدة، اضافة إلى تقليص عدد المجندين فى القوات المسلحة، وبخاصة فى الجيش، فإن اعدادا كبيرة من الناس القادرين على العمل هم الآن فى عداد العاطلين عن العمل . فالمعلومات المتوفرة تشير إلى أن ٢٤٪ من السكان كانت تعتبر فى الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٢ ضمن القوى العاملة، وان هذه النسبة قد تراجعت فيما بعد إلى ادنى من ذلك بكثير . واذا اعتبرنا، رغم قناعتنا بتراجع التشغيل فى العراق، بأن هذه النسبة كانت سارية بالنسبة لعام ١٩٩٥ من مجموع السكان الذى قدر ب ٢٠٣٥٨ ألف نسمة، فأن عدد القوى العاملة يكون قد بلغ عندها ٤٤٨٥٩٢ ألف نسمة من مجموع السكان . وعند المقارنة بين عدد القوى القادرة

على العمل التى يتروح عمر افرادها بين ١٥ – ٦٥ سنة قد بلغ فى العام ١٩٩٥ نحو ١٠٨٥٠٨٠٠ نسمة وبين عدد العاملين فعلا، فإن البطالة قد شملت ٥٩٦٤٨٩٠ نسمة أى أن ٥٥٪ من مجموع القوى القادرة على العمل أو ما يعادل نحو ٢٩,٣٪ من مجموع السكان، علما بأن هذه الأرقام لا تشمل البطالة المقنعة او البطالة الموسمية فى العراق . وجدير بالإشارة إلى أن العاطلين عن العمل لا يتلقون أية مساعدة حكومية وبالتالى فهم يشكلون عمليا عبئا ثقيلا على القوى العاملة والاقتصاد الوطنى . وبلغت نسبة العاملات من النساء ٢٢٪ من مجموع القوى العاملة فى العراق، والقسم الأكبر من العاطلين عن العمل كان بين النساء . وجرى توزيع القوى العاملة خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٢ على النحو التالى : الزراعة ١٤٪، والصناعة ١٩٪، الخدمات ٦٧٪، علما بأن نسبة عالية من العاملين فى قطاع الخدمات تعتبر ضمن القوات المسلحة واجهزة الدولة العراقية.

ومن المفيد أن نتابع تطور بعض اهم القطاعات الاقتصادية التى تؤثر مباشرة على تكوين التراكمات الرأسمالية الضرورية للتنمية والتشغيل فى العراق.

١ . النفط الخام

يتسبب فرض الحصار الاقتصادى الذى ما زال قائما فى منع استخراج وتصدير النفط الخام وفق حاجات الاقتصاد والمجتمع، رغم الرفع الجزئى له، وبالتالى فهو يتسبب فى انقطاع الجزء الأكبر من ذلك المورد المالى الأساسى الذى يغذى أساسا الميزانية العراقية الاعتيادية ومشاريع التنمية الاقتصادية . ففى الوقت الذى بلغ المعدل اليومى لإنتاج النفط الخام فى عام ١٩٧٠ أكثر من ١,٥٣٨ألف برميل وبلغ معدل صادراته فى اليوم ١,٤٩٥ ألف برميل، ارتفع معدل إنتاجه فى عام ١٩٧٩ إلى أكثر من ٣,٤ مليون برميل يوميا ومعدل الصادرات منه إلى أكثر من ٣,٢ مليون برميل يوميا، وانخفض فى أول عام للحرب العراقية – الإيرانية، عام ١٩٨٠ إلى ٢,٨ مليون برميل/يوم إنتاجا و٢,٤ مليون برميل/يوم تصديرا . وبلغ معدل إنتاج النفط الخام اليومى فى أول عام بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية، عام ١٩٨٩، أكثر من ٢,٨ مليون برميل والصادر منه نحو ٢,٤ مليون برميل يوميا، أى عاد إلى مستوى عام ١٩٨٠ ، وعام غزو العراق للكويت، فى عام ١٩٩٠، بلغ معدل الإنتاج اليومى ٣,٥ مليون برميل ومعدل الصادر منه أكثر من ٣,١ مليون برميل/ يوم، أى أن كميات الانتاج والتصدير تجاوزت مستواها فى عام ١٩٧٩ بقليل[٤] .

وبعد فرض الحصار الاقتصادى على العراق انخفض معدل الإنتاج اليومى من النفط الخام إلى ٢٧٠ ، ٢٥٩ ، ٤١٠ ألف برميل فى سنوات ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٣ على التوالى. وقد استخدمت الكمية الأكبر منه لأغراض التكرير المحلى . وتشير بعض المصادر إلى أن العراق كان يصدر ما يقرب من ٥٥ ألف برميل يوميا إلى البلدان المجاورة على أساس المقايضة وتسديد الديون التى بذمته لدى تلك الدول، وبخاصة إلى كل من الأردن وتركيا دون أن يأخذ موافقات رسمية من مجلس الأمن الدولى وقبل تنفيذ قرار "النفط مقابل الغذاء". وهذا الانخفاض الكبير جدا فى استخراج وتصدير النفط الخام قد أدى إلى انخفاض شديد فى إيرادات العراق السنوية من صادرات النفط الخام فتراجعت من (٣٠,٠٨) مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى (١٠,٦) مليار دولار فى عام ١٩٨٥، وإلى (١٤,٢) مليار دولار فى عام ١٩٨٩، ونحو (٦,٩) مليار دولار أمريكى فى عام ١٩٩٠ [٥]، وإلى الصفر من الناحية الرسمية فى أعوام ١٩٩١ - ١٩٩٤ [٦] . ويعنى هذا الانخفاض، ومن ثم التوقف التام، فى الموارد المالية النفطية، عجز العراق عن استيراد ما تحتاجه الأسواق المحلية من مواد أولية ومواد غذائية أساسية وأدوية ومعدات طبية ومنشآت صناعية .... الخ إضافة إلى عجزه عن تمويل إقامة المشاريع الاقتصادية التى تحتاج إلى عملات لاستيراد معداتها من الخارج، أى حرمان العراق من تأمين التراكمات الضرورية لتنمية الثروة الوطنية . كما أنه يعنى عجز العراق عن تسديد الديون التى بذمته والفوائد السنوية التى تترتب عليها وبالتالى تنامى هذه الديون وتراكمها سنة بعد أخرى . ويرتبط بهذا أيضا تزايد عدد العاطلين عن العمل وتسارع معدلات التضخم السنوية بسبب الاختلال الشديد الحاصل بين شحة العرض للسلع والخدمات من جهة، وزيادة الطلب عليها من جهة أخرى، وما يترتب على ذلك من انخفاض فى القدرة الشرائية ومستوى معيشة السكان والتى ترتبط بدورها ببقاء المدخولات الشهرية لذوى الدخل المحدود واطئة جدا وعاجزة عن ملاحقة معدلات الارتفاع فى الأسعار.

إن أكثر التقديرات رجاحة حول خسائر العراق المالية من جراء إيقاف النفط الخام تشير إلى أنها قد بلغت خلال السنوات الست المنصرمة ما يزيد قليلا عن ١,٢ مليار دولار، إذا اعتبرنا أن صادرات العراق النفطية خلال الفترة المنصرمة ما كان لها أن ترتفع عن المستوى الذى خططت له وزارة التخطيط العراقية فى عام ١٩٨٩ كما يوضحها الجدول رقم (٤) :

جدول رقم (٤)
الناتج المحلى الاجمالى المخطط والفعلى بملايين الدولارات الأمريكية

التفاصيل	المخطط	الفعلى
١٩٩٠	٢١١٥١	٧٣.٢
١٩٩١	١٩٢١٣	صفر
١٩٩٢	١٩٠٠٦	صفر
١٩٩٣	١٦٨٣٧	صفر
١٩٩٤	١٥٨٠٤	صفر
١٩٩٥	١٧٣٥٤	صفر
المجموع	١٠٩٣٦٥	٧٣.٢

المصدر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ / جميعة الاقتصاديين العراقيين / بغداد ١٩٩٥، ص ١٣٧

وبمعنى آخر أن العراق قد تحمل خسارة فادحة ناجمة عن عدم تصدير نفطه وبالتالى عدم الحصول على ايراد ما كان يمكن أن ينتج ويصدر من نفط خام خلال تلك الفترة والتى يصل مقدارها منذ ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩٥نحو ١٠٢ مليار دولار أمريكى، أى بمعدل خسارة سنوية مقداره ١٧ مليار دولار تقريبا، إلا أن منع العراق من تصدير نفطه خلال السنوات المنصرمة احتمال استمرار هذا الحصار فترة أخرى سوف يكون فى صالح زيادة استخراج وتصدير النفط فى المملكة العربية السعودية كما كان عليه خلال السنوات الست الأخيرة أولا وقبل كل شئ . وستكون هذه النتيجة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة العلاقات النفطية المتميزة القائمة بين المملكة السعودية والاحتكارات النفطية الأمريكية والدولة الأمريكية، كما ستكون فى صالح بقية دول الأوبك ثانيا . فالمملكة السعودية كانت حتى نهاية عام ١٩٩٦ تسيطر على ما يقرب من ٧٥٪ من الحصة النفطية التصديرية التى كانت للعراق فعليا فى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات أو حتى فى نهاية الثمانينات، رغم أن العراق لم يستطع تغطية حصته فى الأوبك تماما، والتى كانت تصل إلى حدود (٤) مليون برميل فى اليوم . وجلب هذا التصدير الإضافى لنفط المملكة السعودية المزيد من الموارد المالية على حساب العراق . ويمكن للجدول رقم (٥) أن يوضح ذلك :

جدول رقم (٥)

تطور عوائد تصدير النفط الخام فى المملكة العربية السعودية للفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٥

السنة	عوائد النفط السنوية مليون دولار أمريكى	الرقم القياسى ١٩٨٨ = ١٠٠	نسبة عوائدها إلى إجمالى عوائد الدول العربية من النفط الخام
١٩٨٨	٢٠٢٠٦	١٠٠,٠	٣٢,٩
١٩٨٩	٢٤٠٩٦	١١٩,٣	٢٩,٦
١٩٩٠	٤٠١٢٨	١٩٨,٦	٣٩,٩
١٩٩١	٤٣٦٥٦	٢١٦,١	٤٨,٣
١٩٩٢	٤٧٥٦٠	٢٣٥,٤	٤٨,٢
١٩٩٣	٤١٣٥٣	٢٠٤,٦	٤٥,١
١٩٩٤	٣٨٣٠٠	١٨٩,٥	٤٣,٧
١٩٩٥	٤٢٧٠٠	٢١١,٣	٤٣,٧

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى، الكويت، سبتمبر ١٩٩٦، ص ٢٨٦

شكل رقم (٣)

الرقم القياسى لتطور عوائد النفط فى المملكة السعودية ١٩٨٨ = ١٠٠

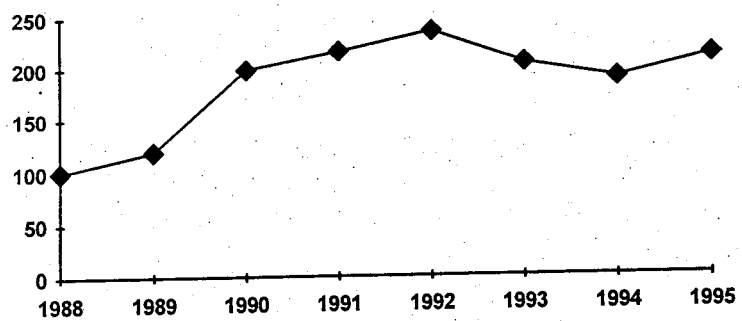

ومنه يتبين أن عوائد صادرات النفط السعودى قد تضاعفت ابتداء من أزمة اجتياح واحتلال الكويت بالمقارنة مع عام ١٩٨٨، ثم حافظت على مستوى تلك الزيادة طيلة السنوات اللاحقة مع بعض التذبذب صعودا او هبوطا . وفى البداية جاء ذلك بسبب تعطل انتاج وتصدير نفط الخام العراقى والكويتى، وابتداء من عام ١٩٩٢ على حساب النفط العراقى . وهكذا نرى بأن المملكة العربية السعودية كانت وما تزال الدولة الأكثر استفادة من جراء توقف إنتاج وتصدير النفط الخام العراقى.

إن إشكالية خطر تصدير النفط الخام ومنع موارده المالية عن العراق لا تعنى إعاقة عملية التنمية وتعطيل امكانية العراق على استيراد السلع لتغطية حاجات السوق الاستهلاكية والعجز عن تسديد الديون التى بذمته فحسب ، بل وتعنى عجز العراق عن الإيفاء بالالتزامات التى فرضت عليه من جراء غزوه الكويت .

٢ـ القطاع الصناعى

وإذا انتقلنا إلى القطاع الصناعى فكل مؤشرات السوق العراقية تؤكد ، رغم شحة المعلومات والحجر الحكومى المضروب على الإحصائيات ، فإن المؤسسات الصناعية العراقية التى لم تدمرها الحرب أو التى اعيد تشغيلها وهى قليلة عموما ، لا تنتج بالمتوسط حاليا سوى ربع طاقتها الإنتاجية الفعلية (عدا الصناعات العسكرية التى عادت إلى إنتاج يقدر بحدود ٥٠٪ من طاقتها الفعلية) [٧] . وهذا الأمر يرتبط بنقص المواد الأولية والسلع نصف المصنعة التى تستخدمها الصناعة العراقية وعدم توفر قطع الغيار ونقص الموارد المالية (العملات الصعبة) الضرورية لاستيرادها ونقص فى وسائط النقل والطاقة الكهربائية الضرورية لتشغيل المصانع ، إضافة إلى هجرة الكثير من المهارات والكفاءات الفنية والعلمية إلى خارج العراق . وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن قيمة الإنتاج فى الصناعات التحويلية العراقية بلغت فى عام ١٩٨٠ نحو ٥٤٧,٢ مليون دينار عراقى وارتفعت إلى ٦١٦,٢ مليون دينار عراقى فى عام ١٩٨٩ وفق الأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ ، علما بأن قيمة الإنتاج الصناعى خلال سنوات الحرب العراقية – الإيرانية قد تميزت بالتذبذب الكبير صعودا وهبوطا . الا أن الإنتاج الصناعى التحويلى عرف فى عام ١٩٩٠ ، وهى سنة الغزو العراقى للكويت ، هبوطا شديدا حيث بلغ ٦٢٪ من قيمة الإنتاج الصناعى لعام ١٩٨٠، أى انخفض إلى نحو ٣٤٠ مليون دينار عراقى ، علما بأن الأرقام الرسمية تشير إلى أن الناتج المحلى الإجمالى بلغ فى عام ١٩٩٣ نحو ٣٧٥ مليون دينار عراقى.

وكل الوقائع العلمية تشير إلى أن هذا الإنتاج قد تدهور أكثر فأكثر فى أعقاب حرب الخليج الثانية للأسباب التى أشرنا إليها سابقا .

ويمكن تقدير بأن الناتج المحلى الإجمالى فى القطاع الصناعى قد تراجع فى السنوات ١٩٩٤، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ بنسب مقاربة لنسب تراجعه فى الفترة بين ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ، وعليه يمكن أن يقدر الناتج المحلى الإجمالى للسنوات ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ و ١٩٩٦ كالآتى على التوالى : ٣٤١ ، ٣١٠ و ٢٨٢ مليون دينار فقط وفق اسعار ١٩٨٠ [٨] . ونجم عن ذلك تسريح المزيد من الأيدى العاملة ورميها فى احضان البطالة وزيادة جيش العاطلين الكبير أساسا .

٣ . الإنتاج الحرفى

لقد شهد اقتصاد الإنتاج الحرفى فى العراق فى فترة السبعينات. وبخاصة بعد عملية تأميم النفط الخام انتعاشا كبيرا لم يسبق له مثيل فى تاريخ لعراق الحديث بسبب الطلب الذى تزايد على إنتاج وخدمات هذا القطاع التقليدى فى الصناعة العراقية والذى ارتبط بتزايد موارد النفط الخام وتوجيه نسبة كبيرة من موارد النفط المالية سنويا لأغراض اقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة فى مختلف انحاء العراق ، بما فيها مشاريع الصناعات العسكرية ، اضافة إلى تنامى حركة بناء دور السكن الخاصة ومشاريع عمرانية أخرى . وتضاعف خلال سنوات قليلة عددالمشاريع الحرفية وعدد العاملين فى هذا القطاع أكثر من مرة ، كما جرت عملية تحديث كبيرة وعفوية فى وسائل وأساليب إنتاجه ، وتطور مستوى العاملين فيه نوعيا ومهنيا وتحصنت ظروف العمل ، إضافة إلى تحقيق هذه الفئة الاجتماعية أرباحا عالية خلال فترة وجيزة . إلا أن هذه الفترة الذهبية التى تسنت للبرجوازية الصغيرة والبرجوازية الوطنية فى العراق ، دع عنك الأرباح العالية جدا التى حققتها فئات البرجوازية المقاولة والعقارية والتجارية الكبيرة وبعض شرائح من البرجوازية البيروقراطية ، خلال سنى العقد الثامن والفترة الأولى من العقد التاسع قد انتهت مع بداية النصف الثانى من العقد ، كما أن الحرب أتت على عدد كبير من العاملين فى هذا القطاع الذين جندوا للحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية . ومع أن الطلب على سلع وخدمات هذا القطاع لم تعد كبيرة بسبب تراجع التوظيفات فى المشاريع التنموية وتقلص شديد فى امكانيات الاستيراد وغياب النشاط الاقتصادى للشركات الأجنبية فى العراق ، فإن العاملين فى هذا القطاع يواجهون اليوم مصاعب جمة للحفاظ على مشاريعهم

الصغيرة والاستمرار فى الإنتاج ، دع عنك تطويرها أو زيادة حجم الإنتاج السنوى أو تحسين نوعية ذلك الإنتاج . والسبب فى ذلك يكمن فى صعوبات توفير الموارد المالية لاستيراد المواد الأولية والمعدات والمكائن والأدوات الاحتياطية اللازمة ، رغم أن الإنتاج فى هذا القطاع يمكن أن يعتمد بنسبة معينة على المواد الأولية المحلية التى تسهل عليه نسبيا مواصلة الإنتاج وتطويره . والمشكلة التى تواجه هذا القطاع تبرز أيضا فى ضعف الطلب على منتجاته ونشاطه من جانب قطاعات الإنشاءات والتشييد والنقل والقطاع الصناعى والزراعى وقطاع النفط الخام والمصافى بسبب ندرة التوظيفات الجديدة فى تلك القطاعات. ومن هنا تفاقمت فى الفترة الأخيرة ظاهرة اغلاق عدد متزايد من هؤلاء الحرفيين لورشاتهم ومحلات عملهم والانتقال إلى صفوف جيش العاطلين عن العمل .

٤ . القطاع الزارعى

وتعانى الزراعة العراقية من أوضاع ونتائج مماثلة . فالإنتاج الزراعى فى تدهور مستمر لأسباب ترتبط بالسياسة الزراعية الخاطئة التى مارستها وما تزال تمارسها الدولة. فهذه السياسة ألحقت وما تزال تلحق أضرارا فادحة بالاقتصاد الوطنى وبمصالح الفلاحين أولا، كما ترتبط بالنقص الشديد فى الأيدى العاملة الشابة التى ارتضت البقاء والعمل فى الريف والزراعة بعد الهجرة الجماعية الواسعة من الريف إلى المدينة فى العقدين الثامن والتاسع على نحو خاص والتجنيد غير العقلانى الواسع لشباب الريف فى القوات المسلحة بمختلف أصنافها (الجيش والشرطة والأمن والاستخبارات والحرس الجمهورى والقوات الخاصة) ثانيا . وقد التهمت كل من حربى الخليج الأولى والثانية عشرات ألوف الفلاحين وعطلت قدرات عشرات ألوف أخرى عن المشاركة فى الإنتاج . كما تتجلى فى النقص الكبير فى البذور المحسنة والأسمدة ومواد المكافحة والعلف الحيوانى والتجهيزات الزراعية الأخرى ، وبخاصة المكائن والمعدات الزراعية ومعدات الرى والبزل وسيارات النقل ، التى كانت تستورد من الخارج أو تستورد أجزاء منها ويستكمل إنتاجها فى الداخل. ثالثا . ومما يزيد الطين بلة وجود تلك المشكلات التى ترتبط بعمليات التسويق الزراعى والنقل والتخزين والطاقة الكهربائية بسبب التدمير واسع النطاق الذى لحق بمشاريع الهياكل الارتكازية الضرورية جدا للزارعة والاقتصاد الزراعى .

وتشير الأرقام المتوفرة لدينا إلى أن قيمة إجمالى الإنتاج الزراعى بلغت فى عام ١٩٨٠ نحو ٣٧٠,٨ مليون دينار عراقى ارتفعت فى عام ١٩٨٩ إلى ٥٣٦,٣ مليون دينار عراقى

(بالأسعار الثابتة لعام ١٩٧٥) أى بنسبة زيادة قدرها ٤٤٪ خلال تسع سنوات[٩] ، وفى حين إرتفع عدد سكان العراق من ١٣٢٣٨٠ ألف نسمة إلى ١٨٢٢٨٠ ألف نسمة خلال نفس الفترة الزمنية [١٠] ،أى بنسبة زيادة قدرها نحو ٣٨٪ خلال تلك الفترة علما بأن هذه السنوات قد عرفت الحرب العراقية – الإيرانية التى تطلبت توجيه القسم الأكبر من الإنتاج الزراعى إلى جبهات القتال . وإزاء هذا الواقع قامت الحكومة العراقية باستيراد كميات كبيرة من الحبوب واللحوم والمواد الغذائية الأخرى لتغطية الحاجة التى كانت فى زيادة مستمرة نتيجة الحرب ونتيجة ارتفاع الطلب على السلع الغذائية ، وكانت الولايات المتحدة من أكبر موردى الحبوب للعراق أثناء الحرب لمساعدة النظام على مواصلة حربه ضد إيران ومن أجل إجهاد البلدين اقتصاديا وعسكريا.

وتشير كل الدلائل إلى أن المشكلة الزراعية فى العراق قد ازدادت تعقيدا بفعل التطورات الجديدة التى بدأت منذ منتصف الثمانيات وتنامت سنة بعد أخرى بسبب العودة ، بهذا القدر أو ذلك، إلى العلاقات العشائرية فى الريف وإلى استعادة الكثير من كبار الملاك لنفوذهم الاقتصادى والاجتماعى فى الريف وفى عموم المجتمع ، إضافة إلى كل المشكلات الأخرى المرتبطة بنقص المكائن والمعدات الزراعية والبذور المحسنة والأسمدة الكمياوية والعضوية وقلة الأيدى العاملة وتدهور خصوبة الأرض وتناقص غلة الأرض الزراعية وازدادت الحاجة إلى الاستيراد فى وقت لاتتوفر فيه الموارد المالية للاستيراد النقدى مما دفع الدولة إلى استيراد كميات معينة من السلع الزراعية وغيرها على أساس الدفع اللاحق للديون نفطا وبأسعار تفضيلية جدا . وتشير آخر المعلومات عن الوضع الزراعى فى العراق إلى أن الدولة تفرض عبر قوانين ملزمة على الفلاحين زراعة الحبوب فى مساحات واسعة من الأراضى الزراعية بهدف توفيرها للسكان . ونتيجة ذلك بدأت تتفاقم اشكاليات القطاع الزراعى ، رغم الزيادة الحاصلة فى إنتاج الحبوب ، منها مثلا :

١ – تقلص فى إنتاج السلع الزراعية الأخرى بما فيها الخضر.

٢ – تراجع شديد فى خصوبة التربة نتيجة انهاكها الشديد وعدم استخدام الدورة الزراعية أو المخصبات.

٣ – بروز فئة من كبارملاك الأراضى الزراعية أو المستحوذين عليها بطرق مختلفة تحقق لهم ارباحا عالية على حساب المجتمع ويبدو أن جمهرة صغيرة من أغنياء الفلاحين وكبار ملاك الأراضى الزراعية تستفيد من ذلك ولكن هذه الفائدة لاتعم الفلاحين فى العراق.

٤ – ارتفاع شديد ومتواصل فى اسعار الفواكه والخضر ومجمل السلع الزراعية.

إن العلاقات الانتاجية السائدة بالريف العراقى تشكل اليوم مزيجا من العلاقات شبه الإقطاعية والعلاقات الرأسمالية وتسيطر مجموعة من كبار ملاك الأراضى الزراعية الجدد أو المستحوذين عليها بقرارات واجراءات خاصة على مساحات واسعة من أخصب الأراضى الزراعية تقيم عليها مزارع كبيرة لإنتاج الحبوب بشكل خاص وتجنى من وراء ذلك أرباحا عالية. وتشير المعطيات المتوفرة إلى أن الناتج المحلى الإجمالى فى الزراعة قد تطور خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ على النحو التالى (جدول رقم ٦) :

جدول رقم (٦)
الناتج المحلى الإجمالى فى القطاع الزراعى بملايين الدنانير العراقية

التفاصيل	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
الناتج المحلى الإجمالى	١٠٧٣	٨٠١	٩٨٢	٩٦٥

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩٥ ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ص ٧٣ .

ويستدل منه إلى أن القطاع الزراعى قد شهد انخفاضا نسبيا قدره ٢٥,٤٪ و ٨,٥٪ ونحو ١٠٪ على التوالى خلال السنوات الثلاث التالية لعام ١٩٩٠ . والتقرير المشار اليه يعزى كل ذلك إلى سياسة الحصار الاقتصادى الدولية ، وهو فى هذا على حق ولكنه يهمل تماما العوامل الأخرى التى تسببت وماتزال تتسبب فى ذلك وأهمها سياسة الدولة والتى سنتطرق اليها فيما بعد.

خامسا : العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق

استطاع النظام العراقى أن يقيم خلال فترة زمنية قصيرة شبكة واسعة من العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية على المستويين الإقليمى والدولى ، وبخاصة منذ النصف الثانى من العقد الثامن . ولعبت موارد النفط المالية أولا ، والأجهزة السياسية والاقتصادية والفنية التى اقامها لهذا الغرض والحركة النشطة غير البيروقراطية والمرنة لهذه الأجهزة ثانيا ، دورا كبيرا فى تأمين التوسع المستمر لتلك العلاقات . وكان لهذه العلاقات دور إيجابى فعال على تعجيل التطور الاقتصادى العراقى وتنامى تجارته

الخارجية إلا أن هذه العلاقات لعبت دورها السلبى أيضا على المجتمع وعلى التطور اللاحق للعراق ، وبخاصة موضوع الديمقراطية وحقوق الإنسان ودولة القانون والشرعية الدولية . كما تم الاعتماد على هذه العلاقات فى تنفيذ جملة من الأهداف مثل توسيع وتطوير القوات المسلحة العراقية ، واستيراد كميات هائلة من السلاح ، وإقامة مشاريع انتاجية وغير انتاجية بذخية ، واستيراد كميات ضخمة من السلع الاستهلاكية بمبالغ طائلة واغراق الأسواق بها.

لقد لعبت هذه السياسات دورا كبيرا فى استنزاف نسبة عالية جدا من إيرادات النفط الخام وقلصت القدرات التراكمية المتاحة فعلا لأغراض التثمير الإنتاجى. وعادت إيرادات النفط العراقية مرة أخرى إلى اقتصاديات تلك الدول التى استوردت النفط الخام أساسا ، وهى الدول الرأسمالية وبالتالى جنت من جراء ذلك أعلى الأرباح فى حين لم تكن أرباح الاتحاد السوفيتى وبقية البلدان الاشتراكية حينذاك إلا فتات موائد . ومع ذلك فإن تلك الدول كانت من بين اهم المتعاملين الأساسيين مع النظام وبخاصة فى مجال الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى وكان الخاسر الأكبر فى موارده النفطية والمالية والبشرية من وراء كل ذلك هو الشعب العراقى.

ويمكن للأرقام التالية أن توضح حجم التبادل التجارى العراقى خلال الفترة ١٩٧٥ – ١٩٩٥ والتى تجسد الواقع الذى أشرت إليه فى أعلاه ، إضافة إلى التوسع فى حجم استيرادات العراق من نظم الأسلحة التقليدية الحديثة خلال هذه الفترة أيضا.

ويستدل من الجدول رقم (٧) مايلى :

– لقد خصص الحكم فى العراق القسم الأكبر من إيرادات النفط الخام لصالح تنمية استيرادات البلاد السنوية المختلفة ورغم الزيادة فى قيمة استيراداته واصل ميزانه التجارى تسجيل وفرة متطورة من سنة إلى أخرى خلال الفترة الواقعة ١٩٧٥ – ١٩٨٠ بسبب ضخامة كميات النفط المصدرة سنويا والتعديل الذى حصل على أسعار النفط حينذاك حيث سجلت ارتفاعا كبيرا لصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط.

ـ أن أول عجز ظهر فى ميزانه التجارى قد اقترن بالحرب العراقية ـ الإيرانية

ـ يعتبر عام ١٩٨١ بداية لمديونية العراق الخارجية، سواء تلك التى يدفع عنها فوائد عالية ومتراكمة سنة بعد أخرى أو تلك الديون التى منحت له من الدول العربية التى كانت لها مصلحة مباشرة بالحرب ضد إيران والتى ساهم بعضها بتزويده بالأموال لمواصلة

جدول رقم (٧)

تطور صادرات وواردات العراق للفترة الواقعة بين ١٩٥٠ـ ١٩٩٠

(مليون دولار أمريكى)

السنة	الصادرات	الواردات	الوفرة +	العجز -
١٩٥٠	١٢٢	١٠٥	١٧	
١٩٦٠	٦٥٤	٣٩٠	٢٦٤	
١٩٧٠	١١٠٠	٥٠٩	٥٩١.	
١٩٨٠	٣٣٩٠٣	١٦٨٥٧	١٧٠٤٦	
١٩٨١	١٢١٥٠	٢٣٩٣٤		١١٧٨٤
١٩٨٨	٩٦١٣	٩٢٨٧	٣٢٦	
١٩٨٩	١٢١٨٥	٩٦٠٠	٢٥٨٥	
١٩٩٠	١٠٣٨٣	٦٥٢٤	٣٨٥٩	
١٩٩١	٤٦٨	٤٢١	٤٧	
١٩٩٢	٦٠٩	٦٣٧		٢٨
١٩٩٣	٤٦٨	٣٦٨	١٠٠	
١٩٩٤	٣٣٧	٢٩٧	٤٠	

المصدر : ١ ـ الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨ ، الجزء الثانى ، الجداول التصحيحية ، ص ٩٦ وص ١٠٣ ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ، مايو / آيار ١٩٨٩ .
٢ ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٢ ، الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، الكويت ١٩٩٣ .

شكل رقم (٤)

تطور أقيام صادرات وواردات العراق للفترة ١٩٥٠ـ ١٩٩٤ بملايين الدولارات الأمريكية

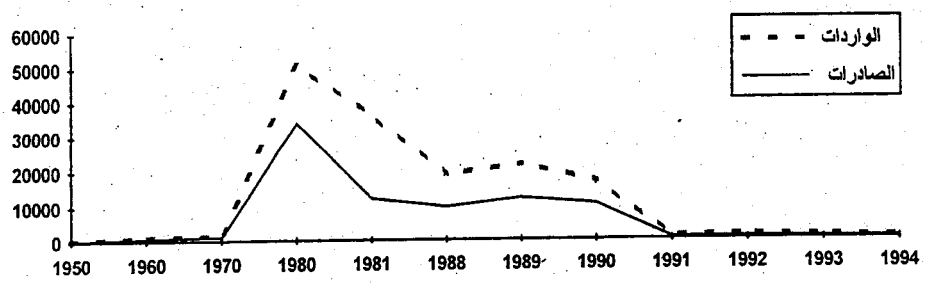

وتطوير أبحاثه النووية. ويعتبر النظام العراقى، وهو على حق فى هذا، أن هذه الديون غير قابلة للتسديد وتعتبر ميتة.

ـ منذ عام ١٩٨٦ بدأ الميزان التجارى العراقى يسجل مرة أخرى وفرة ولكنها لم تكن كافية بأى حال لتغطية حاجات العراق لمواصلة الحرب أو فيما بعد لإعادة تعمير ما خربته تلك الحرب، والتى كانت بداية التحرش بالكويت وضمن أسباب غزوها وفرض الاحتلال عليها .

وبسب ضعف الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية من جهة وتنامى موارد استخراج وتصدير النفط الخام من جهة أخرى اعتمد العراق على استيراد كميات متزايدة من السلع الغذائية من سنة إلى أخرى لتلبية حاجات الاستهلاك المحلى التى كانت تنمو باضطراد وكانت تكلف العراق المليارات من الدولارات النفطية. إلا أن الفترة التى أعقبت حرب الخليج الثانية وبسبب الحصار الاقتصادى وتقلص الموارد المالية لم يتراجع الانتاج المحلى للسلع الغذائية فحسب، بل تراجعت أيضا استيرادات العزاق من السلع الغذائية. ويمكن للأرقام الواردة فى جدول رقم (٨) أن تؤكد هذه الحقيقة التى وجدت تأثيرها المباشر على السوق المحلية وعلى شحة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها ونقص التغذية لدى الغالبية العظمى من السكان وبخاصة بين الأطفال والشيوخ والنساء الحوامل. كما تقلصت صادرات العراق من المواد الغذائية إلى أسواق البلدان المجاورة. وبخاصة إمارات الخليج العربى، التى كان العراق يسعى من الناحيتين السياسية والاقتصادية إلى استمرار تموينها بالمواد الغذائية.

وتؤكد الأوضاع الجارية فى العراق إلى أن الوضع فى الأعوام التالية لعام ١٩٩٣ قد شهد تدهورا أكبر عن الأعوام التى سبقته، كما تقلصت امكانيات الاستيراد من الخارج وانعكس ذلك على حالة السوق المحلية وأوضاع السكان الغذائية. ويستطيع المرء أن يقدر مدى الضغط الذى تعرضت له موارد النفط المالية بسبب استيرادات الغذاء من جهة واستيرادات التجهيزات والمعدات والأسلحة العسكرية قبل الحرب العراقية ـ الإيرانية وخلالها وبعد ايقافها حيث وجه العراق موارد مالية كبيرة جدا لصالح إقامة أكبر ترسانة للأسلحة التقليدية الحديثة فى المنطقة بعد اسرائيل ولصالح إقامة وتطوير الصناعات العسكرية فى العراق. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٦ – ١٩٩٠ ، أى بعد أن بدأت ايرادات النفط الخام المالية السنوية بالارتفاع حتى سنة اجتياح الكويت واحتلالها، قد صرف المبالغ التى يوضحها جدول رقم (٩) للأغراض العسكرية، ومن ضمنها استيرادات الأسلحة التقليدية الحديثة.

جدول رقم (٨)

أقيام استيرادات المواد الغذائية بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية

التفاصيل	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
صادرات	٣٢.٩	٤٤.٦	٧٠.٨	٩٦,٢	٤٠.٠	٧.٩	٧.٧	٥.٥
استيرادات	٩٠.٢	٧٣٦.٥	٢٠٣٨.٤	٢٤٦٨.٤	١٨٢٤.٥	٨٠٧.٤	١١٠٣.١	١٠٣٧.٩
الرصيد	٥٧.٣-	٦٩١.٩-	٩٦٧.٦	٢٣٧٢.٢	٧٨٤.٥-	٧٩٩.٥-	٩٥.٤-	١٠٣٢.٤-

جدول رقم (٩)

تطور المبالغ السنوية المصروفة للأغراض العسكرية فى العراق خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠

السنة	المصروفات	١٩٩٦ = ١٠٠
١٩٧٦	٢٥٨٤	١٠٠.٠
١٩٧٧	٢٧٠٠	١٠٤.٥
١٩٧٨	٢٥٥٦	٩٨.٩
١٩٧٩	٣٢٣٥	١٢٥.٢
١٩٨٠	٣٣٥٣	١٢٩.٨
١٩٨١	١٤٤٠٧	٥٤٢.١
١٩٨٢	٢١٩٥٢	٨٤٩.٥
١٩٨٣	٢٨٥٩٦	١١٠٦.٦
١٩٨٤	٣١٥٩٠	١٢٢٢.٥
١٩٨٥	٢٣٥٠٦	٩٠٩.٧
١٩٨٦	١٦٥٣١	٦٣٩.٧
١٩٨٧	١٧٠٧٣	٦٦٠.٧
١٩٨٨	١٢٨٦٨	٤٩٨.٠
١٩٨٩	١٠٧٢٠	٤١٤.٩
١٩٩٠	٩٢٦٨	٣٥٨.٧
الإجمالى	٢٠٠٥٣٩	-
متوسط سنوى	١٣٣٦٩	-

المصدر : التقارير السنوية لمعهد ستوكهلم لبحوث السلام للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٩١

* يضاف إلى هذا المبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكى وجهت لأغراض أسلحة الدمار الشامل فى العراق ويصبح المجموع ٢٥٠٥٣٩ مليون دولار أمريكى ، ويرتفع عندها المتوسط السنوى إلى ١٦,٧مليار دولار أمريكى

شكل رقم (٥)

تطور الرقم القياسى للمصروفات العسكرية فى العراق / ١٩٧٦ = ١٠٠

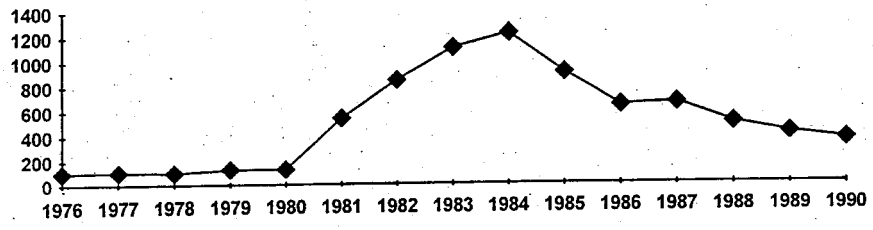

سادسا قطاع الدولة والقطاع الخاص

لعبت التغيرات التى وقعت على قطاع النفط فى النصف الأول من العقد الثامن وبشكل خاص موجة التأميم فى الأقطار العربية واستخدام التأميم كسلاح فى النضال ضد الهيمنة الأجنبية وفى سبيل تحقيق المصالح العربية، وتعديل اسعاره وزيادة حجم الانتاج والتصدير فى العراق ، دورها فى ارتفاع هائل فى موارده السنوية وإلى زيادة دوره وتوسيع قاعدة قطاع الدولة موضوعيا . وبلغت اهمية قطاع الدولة النسبية ٨١,٤٪ فى العام ١٩٨٠ و ٥٩٪ فى قطاع الدولة التجارى و ٥٩٪ بالنسبة للعاملين فى قطاع الدولة (١١). ومع ذلك بقى القطاع الخاص يحتل مكانة مهمة فى الاقتصاد الوطنى فى ماعدا القطاع النفطى الاستخراجى ، كما احتل قطاع الدولة المركز الأول فى تحقيق رأس المال الثابت الإجمالى بسبب موارد النفط المالية العائدة للدولة.

إلا أن دور قطاع الدولة بدأ بالتراجع المتسارع لعوامل كثيرة بما فيها الهيمنة الكاملة على السلطة السياسية فى البلاد من جانب حزب البعث وصدام حسين والإنهاء الكامل للوجود النسبى العلنى لبعض الأحزاب السياسية والحرب العراقية ـ الإيرانية، وتفاقم المشكلات الاقتصادية فى البلاد نتيجة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والحرب حينذاك وتعاظم تأثير الاتجاه الداعى إلى الخصصة فى العالم العربى وفى العراق ايضا وزيادة دور وتأثير البنك الدولى .... الخ وعمدت الدولة ليس إلى تقليص دور قطاع الدولة الاقتصادى فحسب، بل وإلى بيع مجموعة كبيرة من مشاريعه إلى القطاع الخاص بأبخس الأثمان ، وبخاصة إلى الفئات الاجتماعية الجديدة القريبة جدا من السلطة (١٢) وعلى هذا تراجع دور قطاع الدولة وتقلصت قاعدته الاقتصادية وانخفضت اهميته النسبية إلى ٦٣٪ فى العام ١٩٨٩ ولقطاع الدولة التجارى إلى ٣,٠٪ وللعاملين فى قطاع الدولة إلى ٢١,٤٪ (١٣). وفى ضوء ذلك ارتفعت عمليا الاهمية النسبية للقطاع الخاص فى مختلف المجالات وعلى حساب تقلص مكانة ودور قطاع الدولة الاقتصادى.

وتواصلت عملية الخصخصة فى قطاع الدولة الاقتصادى باعتبارها سياسة دولة رسمية، وأصبحت "سياسة لامناص منها" بعد اجتياح الكويت واحتلاله والحرب التى نجمت عنهما والحصار الاقتصادى الذى فرض على العراق وبخاصة فى مجال تصدير النفط الخام، باعتباره المورد الأساسى والرئيسى للدخل القومى ولتوظيفات قطاع الدولة فى العراق . وعاد القطاع الخاص ليحتل الدور الأول والمكانة الأولى فى الاقتصاد العراقى فى ظل انحباس شبه كامل لموارد النفط المالية.

الفترة المطلوبة لتجاوز نتائج حربى الخليج

يطرح العديد من الاقتصاديين العراقيين بين فترة وأخرى تصوراتهم عن المستقبل العراقى وعن حاجات العراق المالية للتخلص من الحالة التى آل إليها والسنوات التى يحتاجها لتأمين التغيير المنشود(١٤) ومع أن هناك اختلافا فى أدوات البحث العلمى فإنها تتفق على أن العراق بحاجة إلى أكثر من عقدين من السنين ابتداء من تاريخ رفع الحصار الاقتصادى للوصول إلى المستوى الذى بلغه قبل الحرب العراقية – الإيرانية أو قبل حرب الخليج . وأنه بحاجة إلى مئات المليارات من الدولارات الأمريكية لا لتأمين هذا التغيير فحسب ، بل ولدفع التعويضات التى فرضت عليه من جراء حرب الخليج الأولى واجتياح الكويت وحرب الخليج الثانية ونتيجة للسياسات الاقتصادية . وستبقى الفترة الزمنية ومقدار المبلغ المطلوب لإعادة البناء والتنمية غير معزولين عن طبيعة القوى التى ستكون فى السلطة وعن طبيعة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. وعن مواقفها من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وعن علاقتها العربية والإقليمية والدولية فهى مسألة سياسية أولا وقبل كل شىء إلى جانب كونها مسألة اقتصادية ثانيا. كما أن هذه الحسابات كلها تقريبية تبحث إلى حد مافى المجهول الغامض والمتشابك وتغيب أحيانا غير قليلة جملة من العوامل المؤثرة سلبا او ايجابا على مجمل العملية سواء بتقليص الفترة أو إطالتها أو تقليص المبالغ أو زيادتها. كما أن التعويضات التى يراد فرضها على العراق ستبقى ذات مضمون سياسى قبل كل شىء ويراد معالجتها سياسيا ايضا ومرتبطة بالمتغيرات المحتملة على الساحة السياسية المحلية والساحتين الإقليمية والدولية.

إلا أن مايمكن الارتكان النسبى إليه ، رغم تعقيداته وجوانبه المتعددة والمتناقضة هو أن رفع الحصار كلية فى ماعدا استيراد السلاح او استيراد معدات تصنيعة محليا ، سيساعد إلى حدود غير قليلة بإعادة الحركية للاقتصاد العراقى وإلى زيادة التشغيل وزيادة الإنتاج المحلى وتحسين نسبى فى أوضاع الناس المعاشية والى تقليص الهجرة الناجمة عن التدهور فى الاوضاع الاقتصادية ، رغم أنها تبقى وإلى حدود موثرة جدا مرتبطة بالسياسة التى تنتهج لمواجهة الأوضاع الجديدة.

الوضع البشرى فى العراق

والآن ما هو الجديد فى الوضع البشرى فى العراق فى المرحلة الراهنة ؟

وفق التقرير الذى اعدته جمعية الاقتصاديين العراقيين يمكننا متابعة بعض جوانب تطور

الموارد البشرية فى العراق التى ترتبط عضويا بالسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة من جهة وبالحصار الاقتصادى المفروض على العراق من جهة أخرى.

فمعلومات الأمم المتحدة تصنف العراق فى مجال التنمية البشرية فى العام ١٩٩٥ فى المرتبة ١٤٣ من مجموع ١٧٤ دولة بعد أن صنف فى نهاية الثمانينات وحتى عام ١٩٩٠ فى المرتبة ٩٦. والمعايير التى تعتمدها الأمم المتحدة فى هذا التصنيف تشتمل على : متوسط العمر ، والتعليم والرعاية الصحية، والدخل والعمالة بشكل خاص(١٥) . وهذه المرتبة التى تراجع إليها العراق تجسد مستوى التخلف والتراجع عما تحقق سابقا فى مجال التنمية البشرية . وإذا ماأضيف إلى هذه المعايير المهمة معايير أخرى ترتبط مباشرة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان . وهى جزء عضوى من مفهوم ومضمون التنمية البشرية فسيتراجع موقع العراق إلى نهاية قائمة الدول فى العالم حيث تقف مجموعة قليلة من البلدان من مختلف القارات فى تلك المواقع . وخلال السنوات المنصرمة برزت الظواهر السلبية التالية :

- تراجع فى معدلات النموالسكانية من ٣,٢٪ فى الستينات والسبعينات إلى ٢,٦٪ فى الثمانيات و٢,٤٪ فى أوائل التسعينات ٢,٣٪ ابتداء من ١٩٩٣ حتى الوقت الحاضر(١٦)

- بالإضافة إلى قلة الولادات ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة وبين الشيوخ فقد ارتفع عدد الوفيات بين الأطفال الرضع من ٩١,٥ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حية فى عام ١٩٩٠إلى ١١١وفاة فى عام ١٩٩٤ مثلا . كما ارتفع عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة من ٥٢ وفاة لكل ١٠٠٠ طفل إلى ١٤٠ وفاة عام ١٩٩٤ وتشير الإحصائيات المتوفرة إلى أن متوسط عدد الوفيات الشهرية بين الأطفال دون سن الخامسة قد ارتفع من ٥٩٣ وفاة فى ١٩٨٩ إلى ٤٤٠٩ وفاة فى عام ١٩٩٤ ، أى بزيادة شهرية قدرها ٧٤٣,٥٪ أو ما يعادل سبعة أضعاف عام ١٩٨٩ (١٧)

- بروز ظواهر تشوه كثيرة فى الولادات الجديدة وبخاصة فى اعقاب حرب الخليج الثانية من جراء استخدام المواد المشعة وبعض اسلحة الإبادة الجماعية بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛

- تزايد حجم الهجرة السنوية من العراق إلى البلدان الأخرى والتى اتخذت مستويات عالية جدا فى فترة الحرب العراقية - الإيرانية وبعد فشل حركة الإنتفاضة فى اعقاب حرب الخليج الثانية واليوم تتسع هجرة المواطنين الأكراد من كردستان العراق إلى الخارج بشكل خاص إلى جانب استمرار هجرة العراقيين من مناطق العراق الأخرى (١٨). ويقدر عدد العراقيين الذين تركوا العراق قسرا بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية وكذلك المواطنات

والمواطنين الذين هجروا قسرا لأسباب قومية ودينية وطائفية منذ مجيء البعث إلى الحكم حتى الوقت الحاضر بأكثر من ٢ مليون نسمة ، فى ماعدا الذين تركوا العراق قبل ذلك لأسباب سياسية وغير سياسية ويقدر عدد العراقيين فى الشتات فى الوقت الحاضر بين ٢,٥ – ٣,٠ مليون نسمة وهذه الملايين لاتدخل ضمن تقديرات السكان فى العراق ؛

- تراجع متوسط عمر الإنسان في العراق بمقدار ٥,١ سنة[١٩].

- ارتفاع عدد النساء إلى مجموع السكان بالقياس إلى الرجال وبالمقارنة مع السنوات التى سبقت الحروب[٢٠].

- انخفاض نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة من ٤٧٪ فى عام ١٩٨٧ إلى ٤٤٪ فى عام ١٩٩٤ [٢١]. وجدير بالإشارة إلى أن عددا كبيرا من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ – ٤٥ سنة قد أودت الحرب بحياتهم أو حولتهم إلى معوقين.

- انخفاض شديد فى عدد العاملين فى الاقتصاد العراقى وبخاصة بين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ – ٢٠ سنة والذين تزيد اعمارهم عن ٤٠ سنة وتتخذ صفة شاملة تقريبا عندما تتجاوز سن ال ٥٠ سنة فما فوق . ويقدر عدد العاطلين فى عام ١٩٩٦ بما يقرب من ٦ مليون نسمة وبخاصة بين النساء القادرات على العمل [٢٢]

- وبسبب الإشكاليات التى رافقت الحرب ومصاعب الحصول على المواد الغذائية والعمل كلما ابتعد الإنسان عن العاصمة أو المدن الرئيسية فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى تركز شديد فى العاصمة بغداد وفى كل من نينوى وذى قار . اما البصرة التى تعرضت لحربين مدمرتين فقد تقلص سكانها من ٨,٤٪ فى عام ١٩٧٧ إلى ٥,٤٪ فى عام ١٩٨٧ والى حدود ٣,٥٪ فى عام ١٩٩٢ /١٩٩٣[٢٣]

وهذه الظواهر كانت وماتزال نتيجة منطقية للحرب العراقية – الايرانية وحرب الخليج الثانية التى اودت بحياة مئات الألوف من شباب العراق ومن القادرين على العمل وبخاصة بين ١٨ – ٤٥ سنة من جهة، وبالحصار الاقتصادى الذى تسبب بسوء التغذية ونقص الموارد لتنمية الخدمات الاجتماعية ونقص الأدوية والرعاية الصحية من جهة أخرى ، وكلاهما حصيلة السياسة الداخلية والخارجية للدولة العراقية خلال العقود الثلاثة المنصرمة.

والمعلومات المتوفرة تشير إلى أن الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية قد أثرت بشكل حاد على مستوى التعليم ومخرجاته. فعلى الرغم من ارتفاع عدد التلاميذ والطلاب

فى مختلف المراحل الدراسية فإن النتائج كانت سلبية ويمكن للمقارنة التالية الموضحة فى جدول رقم (١٠) تأكيد هذا الاستنتاج

جدول رقم (١٠)

عدد التلاميذ والطلاب الدارسين فى مختلف المراحل التعليمية فى العراق للاعوام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ و ١٩٩٤ / ١٩٩٥

مراحل التعليم	١٩٦٩ / ١٩٧٠	١٩٩٤ / ١٩٩٥	مقدار الزيادة	١٩٦٩/ ١٩٧٠ ١٠٠
عدد سكان العراق	٩٤٩٨٣٦٢	٢٠٥٠٠٠٠٠	١١٠٠١٦٣٨	٢١٥,٨
التعليم الإبتدائى	١٠٤٠٩٧٠	٣٢٥١٠٠٠	٢٢١٠٠٣٠	٣١٢,٣
التعليم المتوسط والإعدادى	٣٠٣٠٥٠	١١٠٣٠٠٠	٧٩٩٩٥٠	٣٦٤,٠
التعليم المهنى	١٠٠٥٣	١٢٢٠٠٠	١١١٩٤٧	١٢١,٤
معاهد المعلمين	٣٦٢٨	٣١٠٠٠	٢٧٣٧٢	٨٥٤,٥
التعليم الجامعى	٣٧٢٩٠	٢٠٣٠٠٠	١٦٥٧١٠	٥٤٤,٥
التعليم الموازى	—	١٩٠٠٠	١٩٠٠٠	—
إجمالى عدد التلاميذ والطلبة	١٣٩٤٩٩١	٤٧٢٩٠٠٠	٣٣٣٤٠٠٩	٣٣٩,٠

المصدر : تقرير البشرية ١٩٩٥ ، العراق ، جمعية الاقتصاديين العراقيين.

ويبدو من الجدول بوضوح أن الزيادة فى عدد التلاميذ والطلاب كانت اعلى بكثير من الزيادة التى حصلت خلال تلك الفترة فى عدد السكان ، علما بأن هذه القضية ترتبط بدورها بنتائج الحربين والحرب الداخلية ضد الأكراد التى أودت كلها بحياة مئات الألوف من البشر بسبب تأثيرها المباشر على المؤشرات السكانية . ومن المفيد أن نشير إلى أن مجموع التلاميذ والطلاب قد تراجع بحدود قليلة فى عام ١٩٩٤ /١٩٩٥ بالقياس إلى العام الدراسى ١٩٩٠ / ١٩٩١ حيث انخفض إلى ٤٧٧٨ ألف طالب وطالبة فى مختلف مراحل الدراسة بعد أن كان ٤٧٩٠ ألف طالب وطالبة ، أى بنسبة انخفاض قدرها ٢٥ , ٠٪

وجدير بالملاحظة أن عدد التلاميذ والطلاب كان فى هاتين السنتين يفوق عدد التلميذات والطالبات ، كما فى الأرقام التالية (جدول رقم ١١) :

جدول رقم (١١)

مجموع الطلبة فى مختلف المراحل وتوزيعهما بين الإناث والذكور

السنة	الإناث بالآلاف	الذكور بالآلاف	المجموع
١٩٩٠ / ١٩٩١	٢٠٤٤	٢٧٤٦	٤٧٩٠
١٩٩٤/١٩٩٥	٢٠٠١	٢٧٧٧	٤٧٧٨
معدل النمو ٪	٢,١-	١,١	٠,٣ -

المصدر : تقرير التمية البشرية ١٩٩٥ ، جمعية الاتصاديين العراقيين ١٩٩٦ ، بغداد.

إلا أن الرسوب والتسرب كان فى الفترات السابقة اقل بكثير مما حصل فى الفترات اللاحقة وبخاصة فى اعقاب حرب الخليج الثانية. ومن المؤسف أن لا تتوفر احصائيات عن الرسوب والتسرب خلال ذات السنوات ولكن توجد لسنوات قريبة منها بحيث يمكنها أن تقدم نموذجا مقارنا جدا للسنتين المشار اليهما فى الجدول السابق ويمكن للارقام التالية توضيح ذلك (جدول رقم ١٢) :

جدول رقم (١٢)

النسب المئوية للرسوب والتسرب فى مراحل التعليم خلال المدة ١٩٧٠ / ١٩٧١ـ ١٩٩٢/١٩٩٣

السنوات	الإبتدائى	المتوسط	الإعدادى	الإعدادى المهنى	الإعدادى الفنى	الجامعى
١٩٧٠/١٩٧١ الرسوب	٢٣ ، ٠	٣٣ ، ٦	٣٣ ، ٦	٧ ، ٩	-	١٠ ، ٠
التسرب	٧ ، ٤	٦ ، ٨	٦ ، ٨	١ ، ٩	-	١ ، ٣
١٩٩١/١٩٩٢ الرسوب	١٦ ، ٦	٣٥ ، ٨	٤٢ ، ١	٣٣ ، ٣	٣١ ، ٥	٢١ ، ١
التسرب	٣ ، ٢	٦ ، ٢	١ ، ٦	٢ ، ٥	٩ ، ٢	٦ ، ١

المصدر : تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، جمعية الإقتصاديين ١٩٩٦ ، بغداد .

وهذا يعنى أن نسبة مجموع الراسبين والمتسربين بالنسبة إلى مختلف المراحل الدراسية تتراوح بين ١٩ -٢٠٪ من اجمالى المقيدين فى عام ١٩٩١ ١٩٩٢/ وهكذا هو الحال كما يبدو بالنسبة للسنوات التالية. وخلال فترة الحرب العراقية - الايرانية وحرب الخليج الثانية تراجع نشاط مكافحة الامية بالنسبة إلى الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين ١٥ -٤٥ سنة فبعد أن تقلصت نسبة الامية لتصل فى عام ١٩٧٧ إلى نحو٤٨,٤٪ والى ١٩,٩٪ فى عام ١٩٨٧ فانها لم تتقلص فى عام ١٩٩٣ إلا إلى ١٩,٢٪ فقط.

إن القصف الذى تعرضت له المرافق المدنية العراقية فى حرب الخليج الثانية بشكل خاص قد أدى إلى تدمير عدد غير قليل من المستشفيات والمراكز الصحية كما أن نقص الموارد المالية قد أعاق امكانية اقامة مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية جديدة وبالتالى ادى ذلك إلى زيادة الضغط على المتوفر منها من جانب المرضى فقد ارتفع متوسط حصة المستشفى من ٦٦ الف نسمة فى عام ١٩٨٠ إلى ٩٦ الف نسمة فى عام ١٩٩٣ وارتفع متوسط حصة المركز الصحى الواحد من ٧ الاف نسمة إلى ١٤ الف نسمة وفى المتوسط من ٥٢٦ نسمة إلى ٦٢١ نسمة لكل سرير فى المستشفى الواحدة ومما زاد الطين بلة قلة الادوية والمعدات الطبية الضرورية لاجراء العمليات الجراحية إضافة إلى مشكلات نقص المياه الصالحة للشرب وكانت النتيجة كارثة. يشير التقرير السنوى الرابع الصادر عن الهيئة الاستشارية العراقية الخاص بأحوال العراق إلى أن عجز الحكومة عن إعادة العمل بمشاريع المياه والصرف الصحى فى مختلف أنحاء العراق بسبب نقص الموارد المالية وقطع الغيار قد تسبب بحدوث حالات كثيرة من الأمراض السارية بما فيها التيفويد والتهاب الكبد الحاد وانتشار الاسهالات فى اشهر الصيف مصحوبة بسوء التغذية(٢٤). وتشير معلومات مكتب الاحصاء الحكومى إلى أن عدد حالات حمى التيفويد ازداد من ١٨١٩ حالة عام ١٩٨٩ إلى ٢٤٤٣٦ حالة عام ١٩٩٤. وإذ لم تسجل اية حالة كوليرا عام ١٩٨٩ تم تسجيل ١٣٤٥ حالة عام ١٩٩٤ ويتابع التقرير فى مكان آخر فيشير إلى ازدياد انتشار الامراض السارية والطفيلية كالملاريا والكالازار والتهاب السحايا والتدرن والامراض التى يمكن تجنبها عن طريق برامج التحصين الموسع التى كانت مستخدمة قبل حرب الخليج الثانية فى العراق (الحصبة والسعال الديكى والخناق والكزاز وشلل الاطفال والتهاب الكبد). يذكر تقرير جمعية الاقتصاديين العراقيين إلى " أن الحالة الصحية قد تدهورت بشكل كبير جدا بعد عام ١٩٩٠ بسبب الحصار المفروض على العراق حيث بلغ معدل الوفيات الخام ٣١,٧ وفاة لكل الف فى عام ١٩٩٣ " وبعد أن انخفض من ١٨ وفاة فى الفترة ١٩٥٧ -١٩٧٥ إلى ٥,٩ وفاة خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٢(٢٥) .

وأعلن البرنامج الغذائى العالمى إلى أنه خلال العام ١٩٩٤ ركز البرنامج مساعدته على ١,٣ مليون عراقى من أشد المحتاجين ولكن نظرا إلى تراجع المخزون الغذائى لم يعد فى مقدوره تقديم المساعدات سوى لمليون شخص من أكثر الفئات فقرا ومنهم بشكل خاص المهجرين واللاجئين والمعوقون والمسنين والأيتام والمحتاجين. وتجدر هنا الاشارة إلى أن مشكلات سوء التغذية وتخلف العناية الصحية ستترك آثارها السلبية على وضع المواليد

الجدد حاليا ومستقبلا. " لقد أظهر الاستقصاء عن حالة التغذية والوفيات بين الأطفال تحت الخمس سنوات من العمر فى بغداد والذى تم فى آب /أغسطس ١٩٩٥ بالتعاون مع فريق منظمة الاغذية والزراعة الدولية (FAO) ومعهد بحوث التغذية التابع لوزارة الصحة العراقية أن معدلات سوء التغدية فى مناطق بغداد الحضرية بلغت ٢٨٪ بقياس نقص الطول و٢٩٪ لنقص الوزن و١٢٪ للهزال، كما لوحظ سوء التغدية البسيط فى ٥٦٪ لنقص الطول ٦٥٪ لنقص الوزن ٣٩٪ بقياس الوزن بالمقارنة مع الطول وجاء فى تصريح لمديرة برنامج الاغذية العالمية ما يلى : أن هناك ٤ ملايين عراقى يواجهون المجاعة من بينهم مليونان و٣٠٠ ألف طفل تحت سن الخامسة ونحو ٦٠٠ الف امراة فقيرة دون معيل ".

إن الاوضاع قد اثرت بشكل واضح على مستوى توقع الحياة عند الولادة والى التراجع الكبير فى هذا الموشر. فتقرير جمعية الاقتصاديين العراقيين يشير إلى " أن الزمن المقتطع المقدر من فرص التقدم بحدود ١٨ سنة إضافة إلى الآثار الأخرى التى لا تقاس بزمن"[٢٦] حتى عام ١٩٩٣ بالارتباط مع مستوى توقع الحياة عند الولادة وأن استمرار الحصار كل سنة إضافية يضيف إلى الزمن المقتطع ثلاث سنوات أخرى. وعلى هذا الأساس فإن الزمن المقتطع يرتفع فى عام ١٩٩٦ وفق هذا التقدير وبالاستناد إلى تراجع أكبر فى تقدير مستوى توقع الحياة ليصل إلى حدود ٢٦ سنة تقريبا ليصل إلى مستواه فى عام ١٩٧٠ تقريبا والذى بلغ حينذاك نحو ٥٩ عاما. وسيحتاج العراق نحو ١٥ سنة لاحقة ليعود إلى مستوى توقع الحياة فى عام ١٩٩٦ والذى بلغ بين ٥٩,٣ عاما بعد أن كان فى عام ١٩٧٥ ٦٠,٣ عاما و٦٠,٣ أيضا عام ١٩٩٣ .

الواقع الاجتماعى فى العراق

يشكل التمايز الطبقى والتفاوت الحاد فى الدخول ومستوى العيش فى المجتمع العراقى واحدا من اكثر الظواهر حدة التى تفاقمت فى العراق خلال فترة الحربين الخارجيتين وبخاصة فى اعقاب حرب الخليج الثانية. فالى جانب الغنى الفاحش لمجموعة صغيرة جدا من أصحاب المليارات والملايين من القطط السمان التى اغتنت حديثا خلال العقدين الأخيرين على حساب قطاع الدولة ومصالح الاقتصاد الوطنى والشعب، توجد نسبة ضئيلة جدا من السكان تعيش فى بحبوحة اقتصادية وهى ترتبط مباشرة بالنشاط الاقتصادى التجارى والعقارى والأسواق المالية ونشاط الأمن العام. ولكن الأكثرية العظمى التى تصل نسبتها إلى اكثر من ٩٥٪ من السكان تعيش فى أوضاع مالية بائسة يتراوح متوسط دخل

الاسـرة الشـهـرى بين ١٩٣٠ – ٧٥٣٢ دينار، أى بين ٢٠ دولار و٧٥ دولار أمـريكى فى السنة، بينما ٦٢,٧ ٪ من هذه العوائل بلغ متوسط دخلها السنوى ٢٠ دولار و٦,٣٪ من العوائل بلغ نحو ٣٨ دولار واكثر من ٢٧٪ نحو ٧٥ دولار لاغير[٢٧]. وتشـير المعلومات الواردة من العراق إلى مجموعة من الظواهر ذات المضمون الاقتصادى والاجتماعى نشير إلى ابرازها فيما يلى :

ـ إن قلة من أصـحـاب النفوذ يهيـمنون على قطاعات الاقـتـصـاد العـراقى الصناعى التحويلى والزراعى والتجارى والنقل والانشاءات وعلى مزيد من العمارات، ويتحكم هؤلاء بمنح اجازات الاستيراد والتصدير للمقربين مقابل نسبة عالية من حصة الأرباح أو على شكل قومسيون محرم رسميا فى العراق .

ـ وفى الوقت الذى تشتد عند الناس الضائقة السكنية والعجز عن تاجير شقة او دار للسكن فـان عددا مـهمـا من اصحاب المليارات والملايين يقومون ببناء المزيد من القصور الفخمة التى لم يشهد العراق مثيلا لها .

ـ تشير كل الدلائل إلى انتشار الفساد الوظيفى والرشوة بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ العراق القديم والحديث اضافة إلى تفاقم النهب والسلب للمتبقى من موارد قطاع الدولة.

ـ غياب الامتيازات التى كان أفراد الجيش العراقى والشرطة يتمتعون بها وبخاصة الضباط منهم إذ أصبح هؤلاء يواجهون أوضاعا اقتصادية متردية.

– انتشار واسع النطاق لظواهر الاستجداء فى الشوارع وقرب المساجد ودور السينما والمحلات العامة، أو محاولات التعيش بطرق بائسة وذليلة جدا من أجل أن تجلب لصاحبها لقمة العيش .

– ارتفاع عدد عصابات وعمليات السرقة والسطو وقطاع الطرق فى جميع ارجاء العراق وفى وضح النهار.

– انتشار ممارسة البغاء بين النساء والرجال فى سبيل الحصول على لقمة العيش أو فى سبيل شراء الادوية لمرضاهم .

والمشكلة الكبيرة التى كان وما يزال يعانى منها الاقتصاد والمجتمع تتمحور من حيث المبدأ والواقع العملى فى الغياب التام للحريات المدنية والديمقراطية العامة وحقوق الانسان

فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية فى العراق أى سيادة الاستبداد الفردى وتشويه ومصادرة كرامة الانسان. والواقع الراهن يتناقض على خط مستقيم مع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى نص عليها الاعلان الدولى لحقوق الإنسان والمواثيق والعهود الدولية الأخرى . فجميع التقارير الصادرة عن لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ولجنة مراقبة حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط التابعة للكونجرس الأمريكى ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العربية لحقوق الإنسان [٢٨] وكذلك اللجان الخاصة باللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان العراقية فى الخارج ، اضافة إلى تقارير الصحف والمجلات الأجنبية ووكالات الأنباء، تشير إلى أن الشعب العراقى يعيش منذ سنوات كثيرة فى اوضاع تؤكد اصرار النظام واستمراره فى مصادرة منظمة ومريعة للحقوق المدنية الاساسية وللمبادئ الواردة فى الإعلان الدولى لحقوق الإنسان[٢٩]. كما أن مضمون واتجاهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية التى مارستها الدولة تساهم فى كل ذلك، إضافة إلى سياستها فى التسلح الواسع النطاق وسياستها العسكرية التوسعية التى مارستها خلال سنوات العقد التاسع على نحو خاص.

تنشأ لدى الباحث صعوبة غير قليلة فى تحليل اللوحة الطبقية فى العراق بسبب غياب الإحصائيات الضرورية لمثل هذا المسألة الحساسة . وإذا اعتمدنا على ما هو متاح لدينا من ارقام، فإن جمهرة العمال الصناعيين والفلاحين فى العراق وصل عددهم فى سنوات النصف الأول من التسعينات إلى حدود ٣٣٪ من القوى العاملة، أى نحو ١٦١٢ ألف نسمة، إضافة إلى عدد مقارب من مجموع العاطلين عن العمل، أى بحدود ٣ مليون نسمة، وأن نسبة الفئات الكادحة من العمال والبرجوازية الصغيرة فى قطاع الخدمات والإنتاج الحرفى وفى الجيش والشرطة .. الخ تصل إلى حدود ٦٠٪ من مجموع القوى العاملة فى قطاع الخدمات، أى بحدود ٣ مليون نسمة يضاف إليهم عدد مقارب من العاطلين عن العمل من نفس الفئات بحيث يصل مجموع افراد هذه الفئة بحدود ٦ مليون نسمة . وهذا يعنى أن أفراد الطبقة العاملة والفلاحين ومختلف فئات البرجوازية الصغيرة واشباه البروليتاريا يصل عددهم التقريبى إلى حدود ٩ مليون نسمة من القوى القادرة على العمل، سواء كان هؤلاء من القوى العاملة فعلا أو من القوى العاطلة عن العمل ممن تتراوح اعمارهم بين ١٥ – ٦٥ سنة، اى بحدود ٤٥٪ من السكان . واذا اضيف إلى هؤلاء نسبة مماثلة من السكان ضمن الأطفال الذين تبلغ اعمارهم اقل من ١٥ سنة والشيوخ الذين تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة فإن إجمالى العدد يصل إلى أكثر من ١٨ مليون نسمة او ما يعادل ٩٠٪ من السكان . والنسبة المتبقية

يمكن أن تحسب ضمن البرجوازية الوطنية فى القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والنقل، إضافة إلى البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية وكذلك كبار ملاك الأراضى الزراعية ومجموعة من الإقطاعيين واصحاب العقارات والبرجوزاية التجارية الكومبرادورية.

إن الواقع الاقتصادى والاجتماعى فى العراق فى المرحلة الراهنة يتطلب تغييرات جذرية فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى العراق، ولكن يتطلب أولا وقبل كل شئ بذل اقصى الجهود من أجل رفع الحصار الاقتصادى دون قيد أو شرط والعمل لمساعدة الشعب من أجل إزالة آثار هذا الحصار التعسفى المستمر من صيف عام ١٩٩٠ . ويفترض أن لا نقبل بأى حجج تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الصدد، إذ أنها وأيا كانت الأسباب لا يمكن من الناحية الإنسانية القبول بتجويع شعب العراق والتسبب فى موت الكثير من البشر سنويا، وبخاصة من الأطفال والمرضى وكبار السن.

الهوامش والمراجع

١ ـ عبد الحسين شعبان، بانوراما حرب الخليج، دراسة ونصوص قرارات مجلس الأمن الدولى ، ١٩٩٠ ، دار البراق ، دمشق ، ١٩٩٤ .

٢ ـ راجع : العراق ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، جمعية الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ، منسق التقرير : فائق على رسول ، المدير التنفيذى : صلاح الدين مراد .

٣ ـ تأثير سياسة النظام الاقتصادى والحروب والحصار الدولى على المتوسط السنوى لحصة الفرد الواحد من الدخل القومى فى العراق (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)

السنة	المتوسط السنوى $
١٩٥٠	٦٥٠
١٩٦٠	١٢٦٠
١٩٧٠	١٧٥٠
١٩٧٩	٤٢٢٠
١٩٨٠	٤٠٨٠
١٩٨٩	١٤٧٠
١٩٩٠	٨٧٠
١٩٩٣	٥٠٠

المصدر : عباس النصراوى ، محاضرة حول الاقتصاد العراقى فى فيينا ، خريف ١٩٩٥ ، الهيئة الاستشارية العراقية .

٤ ـ ومن المفيد أن نشير إلى أن العراق استمر فى انتاج النفط الخام لأغراض التكرير والاستهلاك الداخلى من جهة ، ولأغراض التصدير كنفط خام ومكرر عبر السوق السوداء من جهة أخرى. مما كان يدر دخلا محدودا يتراوح سنويا بين ٤٠٠ و ٧٠٠ مليون دينار ابتداء من عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٦ . فقد وردت فى مجلة فوكوس الألمانية حول انتاج النفط الخام فى العراق الأرقام التالية :

كميات انتاج النفط الخام فى العراق بملايين الاطنان

السنة	كمية النفط الخام المنتج
١٩٨٤	٦٠,٣
١٩٨٦	٩٢,٧
١٩٨٨	١٣٦,٠
١٩٩٠	١٠٦,١
١٩٩٢	٢٥,٩
١٩٩٤	٢٤,٥

٥ ـ عباس النصراوى ، الاقتصاد العراقى ، دار الكنوز الأدبية ، بيروت ١٩٩٥ ،ص ٢٥ .

٦ ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٦ ، مصدر سابق ص ٢٢٣ .

٧ ـ لقد عمل النظام علي الاسراع باعادة تشغيل المصانع العسكرية بالسلاح والعتاد التي توجهت لها ضربات شديدة فى فترة حرب الخليج الثانية مثل مجمعات صدام وحطين والقعقاع وغيرها للصناعات الحربية، في حين ترك

المنشآت الأخرى بالصناعات المدنية متوقفة عمليا، والكثير مازال خارج دائرة الإنتاج. (ك.ج).

٨ ـ تقديرات الباحث فى ضوء معطيات السنوات السابقة.

٩ ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٦ ، مصدر سابق .

١٠ ـ نفس المصدر السابق .

١١ ـ راجع : عبد المنعم السيد على و سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة: المفهوم ـ الاستراتيجيات ـ المؤشرات النتائج ـ دراسة مقارنة فى أقطار مختارة ، مجلة " بحوث اقتصادية عربية "، العدد الثالث، خريف ١٩٩٤، القاهرة ص ٦٨ .

١٢ ـ راجع : عباس النصراوى : الاقتصاد العراقى ١٩٥٠ – ٢٠١٠ ، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، دار الكنوز الأدبية ،بيروت ١٩٩٥ ، ص ١٢٩ .

١٣ ـ راجع : عبد المنعم السيد على و سعد حسين فتح الله ، مرجع سبق ذكره.

١٤ ـ [١] عباس النصراوى : الاقتصاد العراقى، مصدر سابق.

[٢] عبد الوهاب حميد رشيد ، مستقبل التنمية فى العراق ، دار المدى ، دمشق ، ١٩٩٧ .

[٣] كاظم حبيب ، ساعة الحقيقة ، بيروت ، ١٩٩٥ .

United Nations- UNDP : Human Development Report 1993 , Development Programme (UNDP) New York-Oxford, Oxford University Press, 1993, P. 136 .

١٦ ـ التقرير الاقتصادى العربى الموحد، الكويت، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٢٣٨ .

١٧ـ تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥ ، مصدر سابق.

١٨ ـ نفس المصدر السابق.

١٩ ـ نفس المصدر السابق.

٢٠ ـ نفس المصدر السابق.

٢١ ـ نفس المصدر السابق.

٢٢ ـ نفس المصدر السابق.

٢٣ ـ نفس المصدر السابق.

٢٤ـ الهيئة الاستشارية العراقية : أحوال العراق (٤)، الأمن الوطنى العراقى والمستقبل ، فيينا، ص ١٧ – ٢٦ .

٢٥ ـ نفس المصدر السابق.

٢٦ ـ تقرير التنمية البشرية، العراق ١٩٩٥ ـ وجمعية الاقتصاديين ـ بغداد، دمشق، التقرير : دار فائق على رسول، المدير التنفيذى : صلاح الدين مراد، المقدمة ، ص XIX

٢٧ ـ قارن : تقرير التنمية البشرية العراقى ١٩٩٥ – جمعية الاقتصاديين العراقيين – بغداد منسق التقرير : دار فائق على رسول المدير التنفيذى : صلاح الدين مراد ، ص ٧٤ .

٢٨ ـ راجع فى هذا الصدد على سبيل المثال لا الحصر :

١) المنظمة العربية لحقوق الإنسان : التقارير السنوية للأعوام التالية : ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، القاهرة

٢) تقارير منظمة العفو الدولية السنوية للسنوات ١٩٩٠ – ١٩٩٥

٢٩ ـ إن التقارير المشار إليها فى أعلاه تشير إلى تفاقم ممارسة الارهاب والبطش والسجن والتعذيب والقتل

ومعاقبة العوائل والأقارب ومصادرة الأملاك والأموال، اضافة إلى الإغتصاب الجنسى ضد المعارضين للنظام من النساء والرجال أو حتى ضد المشتبه بكونهم يحملون آراء مخالفة لآراء حزب البعث وصدام حسين إلى جانب مصادرة حقوقهم فى العمل وفى العيش الكريم والآمن . وتعرض نسبة عالية من السكان إلى الجوع والحرمان والهـــوان. وتزدحم السجون العراقية على كثرتها ورغم التصفيات الجسدية المستمرة التى يتعرض لها السجناء السياسيون على مدار السنة، بالمعارضين من مختلف القوميات والاحزاب والمعتقدات الفكرية والدينية والطائفية والسياسية. فالحكم قائم على الاستبداد المطلق حيث تغيب فيه الحياة الدستورية والمؤسسات الديمقراطية المنتخبة بحرية وديمقراطية، وحيث يحكم "الفرد القائد" البلاد بمفرده ويصدر القوانين والقرارات والاجراءات بإسم مجلس قيادة الثورة الخاضع كلية "للقائد" صدام حسين مباشرة وكلاهما لا يمتلك الشرعية القانونية أو تخويل حقيقى من الشعب. ويجمع صدام حسين فى يديه كامل السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى الاعلام. يشير الأفراد القادمون من العراق إلى ان تفاقم الخلافات داخل العائلة الحاكمة وتزايد النشاطات لبعض قوى المعارضة العراقية فى الوسط والعداء المتنامى من جانب العشائر التى حالفته وساندته قبل ذاك أدى إلى تشديد الاجهزة الجديدة التى أقامها النظام فى أعقاب حرب الخليج الثانية ذات الصلاحية الاستثنائية لتصفية المعارضين جسديا بدعوى الحفاظ على أمن "القائد ونظام البعث" وازدادات احكام الإعدام الصادرة عن المحاكم الخاصة ومحاكم أمن الثورة.